بلاغ صحفي

انعقاد اجتماع لجنة مؤسسات الائتمان في صيغتها الموسعة

الرباط، 23 أكتوبر 2026

عقدت لجنة مؤسسات الائتمان(CEC) ، في صيغتها الموسعة، المحدثة بموجب أحكام المادة 25 من القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، اجتماعها السنوي يوم 22 أكتوبر 2026، بمقر بنك المغرب بالرباط.

وتتمثل إحدى المهام الرئيسية لهذه اللجنة في إبداء الرأي بشأن النصوص التنظيمية المؤطرة للقطاع البنكي.

ويرأس اللجنة والي بنك المغرب، وتضم أيضاً ممثلاً ثانياً عن البنك المركزي وممثلين اثنين عن الوزارة المكلفة بالمالية، من بينهما مدير الخزينة والمالية الخارجية، وممثلين اثنين عن المجموعة المهنية لبنوك المغرب، من بينهما رئيس المجموعة، فضلاً عن رئيس الجمعية المهنية لشركات التمويل ورئيس الجمعية المهنية لمؤسسات الأداء ورئيس الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى.

وخلال هذا الاجتماع، صادقت اللجنة على عشرة نصوص تنظيمية، تتعلق بما يلي:

- سبعة مناشير تطبيقية للقانون رقم 94.21 المتعلق بالسندات المغطاة (obligations sécurisées)، ترمي إلى استكمال الإطار التنظيمي تمهيداً لدخوله حيز التنفيذ من قبل المؤسسات المصدرة. وتهدف السندات المغطاة إلى تنويع مصادر إعادة التمويل المتاحة لمؤسسات الائتمان؛
- تعديل المنشور رقم 5/و/2017 المتعلق بواجب اليقظة، بهدف ملاءمة الإطار التنظيمي المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار (LBC-FT-FP)، المطبق على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، مع المستجدات الأخيرة للمعايير الصادرة عن مجموعة العمل المالي(GAFI) ؛
- تعليمة تحدد القواعد الدنيا المتعلقة بالمرونة التشغيلية الرقمية المطبقة على مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها. ويهدف هذا النص إلى تعزيز منظومة تدبير المخاطر السيبرانية، في سياق تزايد الهجمات السيبرانية، الذي ازدادت حدتها بفعل تسارع وتيرة التحول الرقمي؛
- تعليمة تتعلق بالمتطلبات الدنيا الخاصة باستقبال العملاء وقياس مدى رضاهم، بهدف إرساء علاقة قائمة على الثقة مع مستعملي الخدمات المالية.

وسيساهم اعتماد هذه النصوص في إغناء الإطار التنظيمي للقطاع البنكي وتعزيز دوره في تمويل الاقتصاد والارتقاء بجودة العلاقة مع العملاء وتحسين تدبير المخاطر لاسيما فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار، بما يستجيب لانشغالات مجموعة العمل المالي وبما يضمن الالتزام بالمعايير الدولية.

ومن جهة أخرى، صادقت اللجنة على اتفاقية في مجال الاشراف البنكي وتبادل المعلومات والتعاون بين بنك المغرب والبنك المركزي الأوغندي، الموقعة بتاريخ 21 أبريل 2026.